

الفصل الأول:

دور الأسباب التاريخية في خلق نزاع

في العلاقات الجزائرية المغربية

■ المبحث الأول: خلفية تاريخية حول العلاقات الجزائرية

المغربية

■ المبحث الثاني: مشكل الحدود البرية

■ المبحث الثالث: قضية الصحراء الغربية

تمهيد:

اعتبر موضوع العلاقات الجزائرية المغربية من أكثر المواضيع إثارة للجدل خاصة بالنسبة للمختصين في الشؤون المغاربية، وهذا نظرا للوضع العام بين الذي شهدته العلاقات منذ بداية حصولهما على الاستقلال خاصة حيث بدرت علامات التوتر تميز العلاقات بينهما. من هنا سنخصص هذه الدراسة على العوامل التاريخية التي كانت وراء خلق خلاف ونزاع بين أهم دولتين في منطقة المغرب العربي، حيث سيكون عنوان المبحث الأول دور مشكل الحدود البرية و التنازع حول منطقتي تندوف وبشار، أما الثاني فب عنوان قضية الصحراء الغربية التي استقلت من اسبانيا في عام 1975 إلا أن هذا جعل منها بؤرة نزاع بين الجزائر والمغرب كأهم طرفين في المعادلة حسب هذه الدراسة.

رغم لكل الجهود التي كانت المغرب بذلها لمساعدة الجزائر للخروج من محنتها إلا أن العلاقات الجزائرية المغربية التي كانت يسودها التفاهم تارة والتوتر تارة أخرى من جراء محاولة إجراء المغرب احتلال مدينة معسكر وتلمسان ووهران لكن جيوشه كانت تسحق كل مرة على يد القوات الدولة الجزائرية.

المبحث الأول: خلفية تاريخية حول العلاقات الجزائرية المغربية

الجزائر والمغرب الأقصى دولتان، لا حواجز طبيعية تفصل بينهما حيث كانا يخضعان لحكم دولة واحدة وهي دولة الموحدين من 1146 إلى غاية 1296، ولعدة أسباب انقسمت دولة الموحدين إلى ثلاث دويلات وهي:

- الدولة الحفصية، في تونس المغرب الأدنى وشرق المغرب الأوسط ، ومركزها مدينة تونس 1226-1347م.

- الدولة العبدوادية أو الزيانية 1235-1554 في وسط وغرب المغرب الأقصى مركزها مدينة تلمسان حاليا.¹

- الدولة المرينية في المغرب الأقصى 1248 كان مركزها فاس وكانت الدويلات الثلاث تريد أن تسيطر وتبسط نفوذها على كامل المناطق المغربية، وتمكنت من ذلك بالفعل الدولة المرينية التي سعت من 1258 إلى غاية 1358 إلى توحيد المغرب بالقضاء على

¹ عبد القادر مقلاني، العلاقات الجزائرية المغربية في ظل الاستقلالية القطرية، الجزائر: دار القصة، 2011، ص ص 58، 59.

الدولتين الحفصية والزيانية لكنها سرعان ما تراجعت قوتها إلى لتمرد الأمراء على السلطة المركزية.

يعود تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية إلى قرون مضت، حيث كانت شعوب المغرب العربي ككل تشكل كتلة واحدة، ففي مرحلة العصر الحجري القديم، كانت الشعوب الصحراوية تنتمي إلى الحضارة نفسها ، وهذا يدل على قدم المظاهر المشتركة التي تتميز بها المنطقة، وعلى غرار شعوب المنطقة فإنّ الشعبين الجزائري والمغربي شهدا تقريبا تعاقب نفس الحضارات وحتى القوى الاستعمارية فالموقع الاستراتيجي لإفريقيا الشمالية الغربية كان سببا في طمع الدول الأجنبية فيها منذ التاريخ القديم.¹ غير أنّ الشعوب الأصلية كانت دائما تكافح الهجمات العسكرية الأجنبية، ولهذا السبب اكتفى الفينيقيون والرومان والوندال بالإقامة على الساحل، لأنّ المناطق الداخلية من البلاد ظلت غير قابلة إفريقيا للأفارقة بفعل تلك المقاومة. وهكذا اتسم التاريخ القديم لشمال غرب إفريقيا بثورات متواصلة ضد الاستعباد والظلم بمختلف أشكاله، كما أنّ تعطش السكان الأصليين إلى العدالة والحرية والكرامة هو الذي سهّل انتشار الإسلام في المغرب العربي ابتداء من القرن السابع للميلاد ممّا عزّز وحدة الشعبين الدينية، فصار الانتماء إلى الحضارة العربية الإسلامية حقيقة لا رجعة فيها.² رغم مقاومة بعض القبائل لانتشار الإسلام في البداية، وهذا أمر طبيعي؛ فأبي شعيب سيعتبر أي قادم جديد عليه يهدد وجوده وكيانه تجب مقاومته خاصة بحكم التجربة. لكنّ القيم السامية

¹ غربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية 54-62، الجزائر: دار غرناطة للنشر والتوزيع، ص 30.

² عبد القادر مقلاني، نفس المرجع السابق، ص 61.

التي جاء بها الإسلام وتبنيه مبدأ الفتوحات الإسلامية، بعيدا عن الإكراه والعنف الهمجي سهل انتشاره. حتى المذهب المتبع نجده واحداً: المذهب المالكي، الذي لا يزال إلى يومنا هذا المرجعية الإسلامية المعتمدة، والذي عززت أسسه مملكة الأغلبية لقد كان لانتشار الإسلام دور كبير في إحداث تقارب القيم الاجتماعية والثقافية، وإلى جانب عامل اللغة الموحدة، فإن اللهجات المحلية المنتشرة في كلا البلدين والتي تعرف استعمالا واسعا تتشابه إلى حد كبير. هذه العوامل وغيرها، برز تأثيرها بقوة أثناء الاستعمار الفرنسي للمنطقة، حيث توحدت الجهود في سبيل التخلص من الاحتلال الأجنبي¹.

إن الغزو التدريجي لبلدان المغرب التي هوجمت الواحدة تلو الأخرى، كان نتيجة خطة استعمارية عامة، تسير وفق أهداف محددة في الزمان والمكان، هذه العملية الاستعمارية قابلتها منذ بداية الاعتداء العسكري في القرن الميلادي التاسع عشر، وحتى الكفاح المسلح في القرن العشرين، مقاومة متعددة الأشكال في البلدان المغاربية، تميزت بالتضامن بين شعوب المنطقة وتلاقى أهداف الحركات الوطنية على المستوى المغاربي²، حتى وإن كان حقل نشاطها وطنياً بحتاً. كما ظهرت محاولات لتوحيد المغرب العربي أثناء الاستعمار، وكان من وراءها الطلبة المغتربين والمتقنين من أبناء بلدان المغرب العربي، وفي نفس الوقت تأسست في باريس جمعية نجم شمال إفريقيا "سنة 1924"، والتي أصبحت منذ 1926 حزبا سياسياً يعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي من جهة أخرى، عملت جمعية العلماء

¹ غربي الغالي المرجع السابق الذكر، ص 32.

² معمر العايب، مؤتمر طنجة دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر: دار الحكمة، ص 112.

المسلمين "في الجزائر والعديد من الأحزاب السياسية في المغرب العربي، على ترسيخ الشخصية العربية الإسلامية لشعوب المنطقة، وترغيبها في الوحدة، كوسيلة لضمان الحصول على الاستقلال.

وعقدت العديد من اللقاءات والمؤتمرات لتحقيق هذه الوحدة، أبرزها مؤتمر طنجة من 27 إلى 30 أبريل 1958 الذي يعدّ محطة أساسية لتجسيد العمل المغاربي، حيث أصدر المؤتمر قراراً إجماع شعوب المغرب العربي على توحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين يؤكد لمصالحها.¹

لكن النتائج الميدانية ظلت دون الآمال العالقة ومن أوجه التضامن في تلك الفترة، الجانب الإعلامي الذي استعمل من أجل بث أفكار التحسيس بأهمية النضال، والوحدة المغاربية والردّ على ما ينشره الاستعمار من دعايات وأكاذيب. الصحف الجزائرية مثلاً، نجدها اهتمت كثيراً بالقضية المغربية، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت جريدتي "البصائر" و"المنار" رائجتين في السوق المغربية، ممّا جعل السلطات الاستعمارية تمنعهما من الدخول إلى المغرب،² فالمغاربة كانوا يجدون فيها تعبيراً صادقاً لشعورهم الوطني، وهي بهذا قامت بتقوية الروابط الأخوية التي تجمع أبناء البلدي وتجدر الإشارة إلى ما وجده الجزائريون أثناء الثورة التحريرية في المغرب من تسهيلات في الميدان الإعلامي؛ حيث كانت جريدة "المقاومة الجزائرية" تطبع بمدينة تطوان المغربية، أيضاً جريدة "المجاهد"

¹ عبد القادر مقلاني، مرجع سابق الذكر، ص 64.

² معمر العايب، مرجع سابق الذكر، ص 114.

كانت تطبع بالمغرب، زيادةً على أن إذاعة "صوت الجزائر" التابعة لجبهة التحرير الوطني كانت تبث من مدينة الناظور شمال المغرب الأقصى هذه بعض الأمثلة من الكفاح المشترك ضد الاستعمار، والتي برز فيها الإعلام كمصدر قوي لعب دوراً كبيراً في تعزيز الشعور الأخوي بين الشعبين الجزائري والمغربي.

لقد كان المغرب الأقصى من دول المغرب العربي التي وصلها صدى ثورة أول نوفمبر الجزائرية التي اندلعت عام 1954 م، لعدة اعتبارات أولهما قرب المسافة بينها وبين الجزائر إلى جانب التاريخ المشترك من لغة ودين وكذلك العادات والتقاليد الواحدة التي تجمع بين الشعبين الشقيقين وبالتالي أثر اندلاع الثورة التحريرية في عمق المجتمع المغربي الذي راح حكومة وشعب يتضامن معها ومع الشعب الجزائري.¹ تجلت تلك المطالب في مطالبة السيد أحمد بلافريج بوضع حد المجازر المرتكبة ضد الشعب الجزائري، كما كان للطلاب والشعب دوراً في رفضاً للقرار التي طبعته فرنسا بقولها: أن الجزائر جزأ لا يتجزأ من فرنسا.

في هذه الإطار كانت سنة 1955 ميلاد جيش التحرير المغربي الذي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بجيش التحرير الوطني الذي استفاد منه الحصول على الأسلحة التي مكنته من فتح الجبهة الغربية حيث أن ثورة 1 نوفمبر 1954 هزت استقرار النظام الاستعماري في المنطقة كلها بشكل جعلته يفقد توازنه.² وفي هذا السياق يقول المجاهد الطيب الثعالبي " : أن جبهة

¹ المرجع السابق، ص 115.

² إسماعيل معارف غالية، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 45.

التحرير الوطني كانت قد نسقت العمل مع المقاومة المغربية لفتح جبهة دفاع مشتركة بين ثوار صالح بن يوسف وجيش تحرير والمقاومة المغاربية لتصدي للعدو المشترك.

اتصل الوفد الخارجي لقيادة الثورة الجزائرية في مصر أواخر سنة 1954 بقيادة حركة المغربية بواسطة المجاهد الحسين الكاردي في مهمة لربط الاتصال لمسئولي المقاومة وتنسيق بين مقاومتي البلدين وتوصل الطرفان بعد أسبوع إلى عقد لقاء بين القيادتين وجرى اللقاء بتطوان المغربية التي حل بها محمد بوضياف بعد لقاء جمعة مع بن بلة في جنيف السويسرية.¹ اجتمع بوضياف بالمغاربة وهم سعيد لعيان، وحسن صفى الدين الأعرج والحسن برادة وعبد الرحمان، عبد الله الصنهاجي وكان موضوع الاجتماع مناقشة المخطط الذي تطمح له القيادة الجزائرية من أجل تحرير المغرب العربي. وفي هذا المجال اهتم المغاربة في مشاركة الجزائريين من أجل الاستقلال وذلك في مجال التسليح ولقد استطاعت جبهة التحرير كسب هذا التأييد والدعم بعد مؤتمر الصومام .*الذي رسم إستراتيجية للعمل على مستوى الشمال الإفريقي.

لقد كان موقف المغرب الأقصى من عملية القرصنة التي تعرض لها قادة الثورة في الخارج مساس بسيادتها وكرامة شعبها واستدعت على الفور سفيرها بالعاصمة الفرنسية

¹ المرجع السابق، ص 49.

باريس وهدت رسميا برفع القضية إلى محكمة العدل لاهاي في حالة عدم إذعان فرنسا لذلك.¹

أما بالنسبة للسلاح فكانت الجزائر تشكو من قلته الذي كانت تأتي بشق الأنفس عبر الحدود الشرقية التونسية والليبية على حد سواء ومن طرق والوسائل التي كانت تهرب بها الأسلحة عبر التراب المغربي استعمال صناديق الخضر والفواكه بعد تفريغها من الداخل وملئها بالذخيرة ولقد كان أيضا لبن بلة جهودا كبيرة للحصول على الأسلحة و الذخيرة ولذلك حصل اتفاق في القاهرة من اجل حصول الجزائر على حصة الثلثين أما المغرب الثلث أنزلت من طرف سفينة "دين ا" وباخرة السلام ويخت الحظ السعيد...الخ.

لكن كل التموين كان من تبرعات المواطنين و شراء من الأسبان والمصريين ومن قتل الجنود الفرنسيين. وهذا الضروب النادر من التضامن تؤكد على حميمية وأخوية العلاقة التي جمعت بين طرفيين الجزائر والمغرب.

يعترف محمد يزيد في تقريره المرفوع إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في 20 أوت 1957 بأن الوفد الجزائري قد تلقى مساعدة وتضامن أخويا من وفد الاستقلال المغربي سمحت له بقيام بمهامه الشاقة منذ سنة 1955.²

¹ معمر العايب، مرجع سابق الذكر، ص 116.

² عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود، ج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 95.

كان لغياب مفهوم الحدود الثابتة في منطقة المغرب العربي أثناء الفترة الاستعمارية أثر كبير على مستقبل علاقات هذه الدول بعد الحصول على استقلالها؛ فتقسيم المستعمر للحدود البرية هو نتيجة تقسيمه لمناطق نفوذه دون مراعاة خصائص المجتمعات المغاربية التي كانت تحاول جاهدة الحصول على استقلالها والحفاظ على أمنها واستقرارها الداخلي من أي خطر خارجي، أدت التقسيمات التي بها الاستعمار إلى خلق توتر ونزاع خاصة بين الجزائر والمغرب اللذان اختلفت رؤاهما حول الحدود البرية بين مطالب بحقه وآخر يدافع عن انجازاته الثورية ومحاولة الدفاع عن الاستقرار الداخلي، وصلت إلى حد قيام حرب بين الدولتين في 1963 راح ضحيتها العديد من القتلى من كلا الجانبين.

المبحث الأول: مشكل الحدود البرية

إن وصول القوى الاستعمارية إلى القارة الإفريقية في القرن 19 كان مقدمة لوضع الحدود بين الأمم الإفريقية وقد تم تقسيم المناطق حسب المصالح الاقتصادية والجيواستراتيجية رغم أن الميزة العامة التي كانت تتصف بها مناطق شمال إفريقيا هي أنها ذات حدود متحركة ومرنة تمتد بسبب تنقل السكان وقد أشارت إلى ذلك اتفاقية "لاله مغنية" عام 1985 بين فرنسا والمغرب في مادتها الأخيرة: لا توجد حدود بين البلدين بحيث أن الأرض لا تزرع وتستعمل كمراعي للعرب لكلا البلدين.¹ في حالة الجزائر والمغرب نجد أن هذا الأخير رفض الاعتراف بالحدود الجزائرية استنادا إلى اتفاقيات مغربية فرنسية منها اتفاقية "لاله مغنية" في

¹ نجلاء الكفيسي، "العلاقات الجزائرية المغربية آفاقها واقعها تطورها ومستقبلها 1963-1994"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2012، 2013، ص 12.

18 ماي 1845 المبرمة بين فرنسا والمغرب حيث سطرت الحدود في الناحية الشمالية بينما بقي فيه الكثير من الغموض كلما تقترب من الصحراء بفعل تحركات وتقلات الأهالي. وقد نصت الاتفاقية على ماهية القبائل التي تنتمي إلى المغرب والقبائل التي تعتبر تابعة للجزائر، وهناك البروتوكول المغربي-الفرنسي المبرم بباريس في 20 جويلية 1901 والاتفاق المحلي المغربي-الفرنسي في 20 أفريل 1902 الذي أشار إلى تقسيم الحدود بين الجزائر والمغرب.

حرب الرمال: خلال صائفة 1963 بدأ المغرب بشن حملة صحفية قاسية ومكثفة ضد الجزائر، تزامنت مع اتخاذ تدابير قمعية عنيفة ضد الرعايا الجزائريين المقيمين بالمغرب وفي نفس الوقت توغل أعوان مغاربة يحملون وثائق مزيفة عبر الحدود الجزائرية قصد القيام بعمليات هدامة داخل الجزائر.¹

بعد حصول المغرب على استقلاله عام 1956 وقع اتفاقية مع اسبانيا تقضي باحتفاظ الثانية بمواقعها في سبتة ومليلة والجزر الجعفرية في الشمال ومواقع ايفني وطرفيا والساقية الحمراء ووادي الذهب في الجنوب. إن هذه الاتفاقية أبقت أكثر من نصف أراضي المغرب محتلة من قبل اسبانيا، ومن هنا بدأت مشكلة الصحراء. لقد خاضت الجزائر والمغرب نضالاً مشتركاً ضد الاستعمار الفرنسي والاسباني ووقف المغرب إلى جانب الجزائر في كفاحها من أجل الاستقلال الذي نالته عام 1962. ولم يثر المغرب مسألة الحدود مع الجزائر بعد

¹ عتيقة نصيب، "العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة مقارنة جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2012، 2011، ص78.

الاستقلال. إلا أن مشكلة الحدود بين البلدين أخذت تتأثر بين فترة وأخرى تتمثل أطروحة المغرب في حقه التاريخي حيث أن مشكل الحدود البرية متصلة بصورة وثيقة بالأفكار السياسية التي نادى بها "علال الفاسي" زعيم حزب الاستقلال السابق المغربي معبرا عنها في "الكتاب الأبيض" الصادر عن حزبه في نوفمبر 1955 وهو الكتاب التي تضمن خريطة المغرب العربي الكبير كما حددها: بلاد شنقيط (موريتانيا حاليا)، بشار وتندوف، سبتة ومليلة (الخاضعتان تحت السيادة الاسبانية)، إضافة إلى الساقية الحمراء ووادي الذهب.. عبر عنها في هذا الكتاب في عدة تصريحات وخطب من أبرزها التي ألقيت يوم الأربعاء 7 مارس 1956 وجاء فيها التالي "مادام النظام الدولي قائما في منطقة طنجة، والصحاري الاسبانية في الجنوب من تندوف إلى عطار والأقاصي الجزائرية - المغربية لم تنزع عنها الوصايا فاستقلالنا يبقى ناقصا، وواجبنا الأول هو متابعة العمل من اجل تحرير البلاد وتوحيدها، يرى المغرب أن هذه المناطق هي تاريخيا امتداد لسيادته بالتالي يعارض مبدأ قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار، هذا وقاعدة البيعة والولاء هو الذي شكل أساس الاحتجاج المغربي في نزاعه مع الجزائر.¹ لدعم مزاعمه ركز على نص البروتوكول الذي أبرمته الحكومة المغربية مع الحكومة الجزائرية بين علال الفاسي وفرحات عباس في 1961 حيث كان أهم بنوده: تعترف الحكومة الجزائرية المؤقتة بأن المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط الحدود المرفوضة تعسفا فيما بين القطرين سيجد له حلا في المفاوضات بين حكومة المملكة

¹ نفس المرجع، ص 79.

المغربية وحكومة الجزائر المستقلة، تؤكد حكومة المغرب مساندتها غير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال ووحدته الوطنية وتدعم بدون تحفظ الحكومة الجزائرية المؤقتة في مفاوضات إيفيان.¹

مباشرة وبعد استقلال الجزائر في جويلية 1962 عاد المغرب ليفتح قضية الحدود من جديد وأصبحت الجزائر دولة مستقلة في وضعية حدود غير مؤكدة وتواجه مأزق أمني جديد، حيث يرى أن الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار من المبادئ الأساسية التي يتمسك بها، فقد اعتبر المسؤولون الجزائريون أن بروتوكول 1961 لا يكتسي أي قيمة قانونية إلزامية. وفي ظل هذه الأجواء المتوترة بين البلدين أعاد الملك المغربي الحسن الثاني ومن خلال زيارته للجزائر في الفترة الممتدة بين 13 و 15 مارس 1963 فتح ملف الحدود إلا أن هذه اللقاءات لم توصل الجزائر إلى أي نتيجة، ومن جانبها تحركت الدبلوماسية الجزائرية بقوة على الصعيد الإفريقي حيث وفي تاريخ 29 جوان 1963 صادقت على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، الذي يقر "بالمحافظة على الحدود الموروثة الذي ينص على ثبات الحدود وقداستها عن الاستعمار، وطبقا للمبدأ القانوني وبقي موقف المغرب متحفظا. يظهر جليا تضارب في الموقفين حل مسألة الحدود البرية انعكس سلبا بقيام حرب بينهما حيث عرفت مرحلة الاشتباكات ثلاث مناطق تندوف وبشار في الجزائر وعين فجيح في المغرب. سميت هذه المواجهة "بحرب الرمال" التي أسفرت على 130 قتيلًا، ليتطور النزاع

¹ صبيحة بخوش، "اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادية والمعوقات السياسية"، (الأردن: دار الحامد)، 2011، ص 67.

بتقدم القوات المغربية نحو جنوب "تاجونيت" ودخلت الإقليم في أول أكتوبر 1963. شهدت الفترة الممتدة من 1 إلى 5 أكتوبر 1963 مواجهة مسلحة بين قوات البلدين ولما اشتد الصراع التقى وزراء الخارجية لكلا البلدين في أكتوبر 1963 لوضع خطة تسوية النزاع بينهما، حيث خلصت الاتفاقية المبرمة إلى النقاط التالية:

1. تتعهد الدولتان بعدم قيام أي طرف بدعاية صحفية أو من قبل السلطات الحاكمة ضد الآخر ويؤكدان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما.¹
2. تتعهد الدولتان بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء أو تدبير من شأنه أن يضاعف خطورة الأزمة بينهما.

فشلت هذه الاتفاقية بوقوع اشتباكات عسكرية يومي 8 و9 أكتوبر 1963 حيث استطاعت القوات المغربية الاستيلاء على جزء من أراضي النزاع.² من خلال فشل الاتصالات بين البلدين وعدم استطاعة الجزائر استعادة المواقع المحتلة قامت بالاستيلاء على مركز مغربي على الحدود المشتركة بينهما في "ايش" وهنا تفاقم الوضع لتتدخل الجامعة العربية في 19 أكتوبر من نفس العام لمحاولة إيقاف الحرب، لكن رفض الطرفان المبادرة أدى إلى فشلها بعد ذلك توالى فشل المبادرات الدبلوماسية التونسية، السورية، المصرية إلا الدبلوماسية الإفريقية ممثلة في منظمة الوحدة الإفريقية قد استطاعت أن تفرض وقف إطلاق النار بين

¹ نجلاء الكفيسي، مرجع سابق الذكر، ص14، ص15.

² سعاد سراي، العلاقات الجزائرية المغربية من خلال جريدة الخبر دراسة وصفية تحليلية للفترة الممتدة بين 2000 و2005، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، جامعة يوسف بن خدة الجزائر)، 2006، 2007،

البلدين أثناء اجتماع اللجنة المكلفة بفض النزاع بـ"بماكو" عاصمة "مالي" نهاية شهر أكتوبر 1963، حيث تم التوصل إلى إصدار قرار مشترك يتضمن:

1. وقف إطلاق النار ابتداء من 2 نوفمبر 1963 على الساعة الصفر.
 2. تشكيل لجنة عسكرية من ضباط جزائريين مغربيين تونسيين وماليين تتوالى تعيين منطقة منزوعة السلاح.
 3. إيقاف كل الحملات الصحفية وإنهاء أي دعاية معادية من احد الطرفين ضد الآخر.¹
- جاء بعد هذا المؤتمر لقاءات سرية لتسوية مشكل الحدود وظل الوضع قائما بين 1964 إلى غاية 1967 للانفراج في العلاقات الجزائرية المغربية بإبرام عدة اتفاقيات أهمها:
1. اتفاقية إيفران الموقعة بتاريخ 15 جانفي 1969 تقرر من خلالها إنشاء لجنة مشتركة تجتمع بصفة دورية لحل المشاكل العالقة بين البلدين.
 2. اتفاقية تلمسان في 27 فيفري 1969 تضمنت إنشاء لجنة مشتركة تعهد إليها مهمة تخطيط الحدود بين البلدين كما اتفق الطرفان على إنشاء شركة جزائرية مغربية لإحياء واستغلال منجم غار جبيلات.

3. معاهدة الرباط في 15 جوان 1972 اعتبرت آنذاك بمثابة حلقة ختام المفاوضات حول نزاع الحدود بين الجزائر والمغرب، فقد صرح الملك الحسن الثاني ضمن خطابه الافتتاحي قوله: يسعدني أن أعلمكم بأن الخلاف الجزائري المغربي المتعلق بالحدود البرية

¹ مازن إسماعيل الرمضاني، "الصراع الدولي في إفريقيا والأمن القومي العربي"، (مجلة الأمن والجهاد، العدد 12، بغداد)، 2014، ص 24.

قد زال كليا ونحن نطلب من منظمة الوحدة الإفريقية أن تسحب الملفات المتعلقة بالقضية من أرشيفها. صادقت عليها الجزائر في 22 جوان 1972 إذ أنها تبين خريطة الحدود بين الجزائر والمغرب بالتفصيل، إلا إن المغرب وقع عليها في 24 جوان 1992 بسبب عدم تأسيس برلمانه، بعقد هذه الاتفاقيات بين الجانبين تم الوصول أخيرا إلى حل يناسب أهم قطبين متنازعين في منطقة المغرب العربي وذلك بإنهاء الخلاف الدائر بينهما حول الحدود البرية التي كان كل منهما يعزز موقفه بحجج وبراهين.¹

ولقد ظلت مشكلة الحدود الدولية قائمة منذ حصول المغرب على استقلاله، إلا أنها تؤجل حتى لا تعتبر طعنا للثورة الجزائرية، إلى أن حصلت الجزائر على استقلالها في 1962، وقد نجم عن هذا الخلاف الحدودي مواجهات عسكرية بين البلدين عرفت بحرب الرمال في شهر تشرين الأول من أكتوبر 1963، بعد تصاعد الأحداث الحدودية؛ حيث تقدم المغرب نحو منطقة تيندوف وفشلت المفاوضات التي تمت في بداية أكتوبر بين المغرب والجزائر هذا وقد تم احتواء الحدودي الجزائري-المغربي بعد تدخلات عربية وإفريقية، وعالج لقاء مصغرا في القمة العربية بالقاهرة عام 1964 بعض أسبابه، وفرض حينها على الطرفين الدخول في مفاوضات تتيح الاستغلال المشترك لمناجم الحديد، في مقابل الاعتراف المغربي بجزائرية منطقة تيندوف، فكان من ثمار ذلك إجراء مفاوضات ايفران في جانفي 1969 ، ثم مفاوضات 27 ماي 1970 وبعدها مفاوضات 15 جوان 1972 ، التي انبثقت عنها

¹ نفس المرجع ، ص 32.

اتفاقية الحدود الحالية بين الجزائر والمغرب. وقبل بحث محتوى هذه الاتفاقية نشير إلى أنها تضمنت اعترافا مغربيا صريحا بجزائرية تندوف، والمشاركة في إنتاج وتسويق حديد تندوف ودعم الجزائر للتعاون الاقتصادي لم يحل دون استمرار حالة التوتر بينهما، وذلك في استغلال الحديد المكتشف في منطقة تندوف، إلا إذا تم نقله عبر الصحراء في اتجاه المحيط الأطلسي، أي عبر المرور على المغرب، باعتبار الكلفة الكبيرة لنقله من منطقة تندوف إلى الساحل المتوسطي للجزائر في الشمال.

نخلص أنه بعد استرجاع الجزائر والمغرب للسيادة، بدأت الخلافات السياسية بسبب الخلافات الحدودية، ودخل البلدين في "حرب الرمال" في أكتوبر 1963 بسبب دفاع الجزائر على حدودها كما تركها الاستعمار الفرنسي، في مقابل المغرب الذي كان يطالب بتوسيع حدوده على حساب التراب الجزائري.¹

¹ عتيقة نصيب، مرجع سابق الذكر، ص 82.

تقدر مساحة الصحراء الغربية بنحو 284 كلم² ويبلغ طول ساحلها الأطلسي ب 1400 كلم أما الحدود البرية ب 2046 منها: 443 كلم مع المغرب 1561 مع موريتانيا و 42 كلم مع الجزائر، تعتبر منطقة غنية بالمواد الأولية. بعد الحصول على استقلالها من اسبانيا في 1975 جاءت مطالب مغربية باسترجاعها على أساس أنها كانت جزءا منها قبل الاستعمار إلا أن الجزائر ساندت الصحراء الغربية بكونها دولة مستقلة.

المبحث الثاني: قضية الصحراء الغربية:

من الطبيعي أن يكون لأية مشكلة داخلية ذات أبعاد سياسية عديدة آثارا هامة على الأمن الوطني للدولة والأمن القومي للأمة. ويظهر ذلك الأثر بشكل خاص لدول الجوار التي تعاني من صراعات إيديولوجية وخلافات حدودية ومصالح متضاربة تغذيها المؤثرات الخارجية بدوافع مختلفة.¹ يدور النزاع في الإقليم بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا واسبانيا وحركة البوليساريو وهناك أطراف أخرى غير مباشرة تظهر مواقفها عبر المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بمشكلة الصحراء وان لكل طرف من أطراف النزاع مصالحه السياسية والاقتصادية ويقدم الأسباب والحجج التي تدعم موقفه، سنخصص في هذا المبحث لتنازع الجزائر والمغرب على الإقليم وتأثيره على سير العلاقات:

¹ لعور سهيلة وبن دياب أبركان أميرة، "البعد الأمني للعلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة)، 2013، 2014، ص 99.

1. الأطراف المباشرة: تمثلت في جبهة البوليساريو: ظهرت الحركة الوطنية في الصحراء في فترات متباعدة وهي تمثل نضال شعب الصحراء وآماله في تحقيق الاستقلال والتخلص من السيطرة الفرنسية -الاسبانية.¹ وكانت هذه الحركة جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية المغربية التي قادت إلى استقلال المغرب عام 1956. وبعد ذلك تحولت الصحراء إلى قضية نزاع مغربي-اسباني، ولذلك كونت المغرب (جبهة التحرير والاتحاد) لتحرير الصحراء أولاً ومن ثم ضمها إلى المغرب، واتخذت من الوسائل السلمية وسيلة لذلك من خلال إثارة القضية في المحافل الدولية وتحولت في عام 1967 إلى اعتماد أسلوب الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال والتحرر من السيطرة الاستعمارية التي تهدف إلى إقامة دولة مستقلة في إقليم الصحراء الغربية حيث بدأ نشاطها أثناء الفترة الاستعمارية، المغرب الذي يعتبرها امتداداً له، الجزائر كطرف مهم منحاز إلى الصحراء الغربية.²

2. الأطراف غير المباشرة: تتمثل في موريتانيا، ليبيا، اسبانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية.

تعود مشكلة الصحراء الغربية إلى سنة 1975 التي تحولت إلى مستعمرة اسبانية سنة 1883، لكن مع تنامي الشعور القومي لدى الصحراويين عقب الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من تصاعد حركات التحرر جعلها تطالب بالاستقلال من خلال القيام بحروب

¹ مصطفى عبد النبي، "استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام جامعة الجزائر 1)، 2013، 2014، ص 56.

² وسيلة الواسع، مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل التنافس الجزائري المغربي، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة قلمة)، 2013، 2014، ص 31، ص 32

عصابات نظمت فيما بعد في إطار رسمي سمي بـ "جبهة البوليساريو"، وقع الاستعمار الاسباني تحت ضغط الشارع الداخلي والخارجي أسفر ذلك على الانسحاب من المنطقة سنة 1975. شكل اختلاف الموقفين الجزائري والمغربي حول مستقبل الصحراء الغربية إما أن تكون دولة مستقلة أو جزءا من الأراضي المغربية، كان هذا سببا في توتر العلاقات بينهما. يشكل مبدأ الحق التاريخي للموقف المغربي القاعدة الأساسية للتحرك المغربي في مثل هذه القضايا باعتبارها رقعة تابعة له، أما الجزائري فيعتبر حق تقرير المصير الآلية الأكثر ضمانا في حق الشعب الصحراوي.¹

لقد استخدم شعب الصحراء الغربية ومعه المغرب أساليب شتى في مقاومة الاحتلال الاسباني ابتداء من الأسلوب الدبلوماسي وصولاً إلى الأسلوب العسكري الذي تبنته في النهاية حركة البوليساريو التي عارضت كلاً من الاستعمار الاسباني وادعاءات المغرب بحقها في الصحراء، وأكدت على تحقيق الاستقلال للصحراء الغربية، وبعد أن كانت كل الأطراف تحارب اسبانيا من أجل تحرير الصحراء، تحولوا إلى خصوم وأعداء إذ أصبحت المغرب في حالة صراع مع الجزائر وموريتانيا وحركة البوليساريو. لقد حصلت انشقاقات داخل الحركة الوطنية الصحراوية تدعمها أطراف وتحالفات إقليمية حيث ولدت حركة البوليساريو عام 1973 بدعم من الجزائر وليبيا واستطاعت أن تصبح التنظيم الوحيد والممثل الشرعي لشعب الصحراء وقامت بعمليات عسكرية واسعة ضد المواقع العسكرية المغربية، وتطالب الحركة

¹ نفس المرجع ، ص 33.

بحصول الصحراء على الاستقلال التام كدولة وتحظى بدعم سياسي وعسكري من قبل الجزائر وقد حصلت على موقع عضو مراقب في منظمة الوحدة الإفريقية.¹

بداية تباين المواقف حول قضية الصحراء الغربية:

شكل انعقاد مؤتمر "مدريد" الثلاثي في 11 أبريل 1975 بين إسبانيا المغرب وموريتانيا نقطة تحول بالنسبة للطرفين الجزائري والمغربي تجاه النزاع حول الصحراء الغربية، ينص هذا الاتفاق في مادته الثانية على الانسحاب العسكري الإسباني في 28 فيفري 1976، على أن يوضع الإقليم تحت إدارة ثلاثية: إسبانية مغربية وموريتانية إلى غاية تنظيم استفتاء تقرير المصير. في خضم هذه التطورات لجأت الأطراف إلى محكمة العدل الدولية لإيجاد رأي استشاري. أكد قرار المحكمة الصادر في 16 أكتوبر 1975 على ضرورة تطبيق مبدأ تقرير المصير، بعد فشل هذه المساعي حاولت ضمه من خلال ما يعرف "بالمسيرة الخضراء" التي تكونت جماهير حاشدة أكثر من 350 ألف مدني مغرب زاحفين إلى الصحراء الغربية في 6 نوفمبر 1975، لكن في 11 نوفمبر من نفس العام قامت القوات المغربية باحتلال مدينة "العيون" ثم "سماره" الصحراويتين. حدثت مواجهة عسكرية بين الجزائر والمغرب اثر محاولة عبور جملة مساعدات جزائرية راح ضحيتها العشرات من القتلى استمرت ثلاثة أيام أعلن المغرب على أسره 100 جندي جزائري.²

¹ بودح سارة، "الإستراتيجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة 2010-2014"،

(رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة ورقلة)، 2015، 2014، ص 46.

² صبيحة بخوش، مرجع سابق الذكر، ص 34، ص 35.

سعت بلدان عربية اقتراح وساطتها لكن الوضع ظل قائما بتجدد الاشتباكات في 15 فيفري واتهمت المغرب الجزائر بمساندة جبهة البوليساريو، لترفع شكوى إلى مجلس الأمن في 14 جوان 1976 بدعوى خرق الجيوش الجزائرية للحدود المغربية لكن التهم سقطت لعدم وجود حجج تدعم ذلك. لقد تم الإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية واعترفت بها الجزائر رسميا في 6 مارس 1976، مباشرة بعدها بيوم قطع المغرب العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر.

تم طرح عضوية الصحراء الغربية في منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1977 مدعمة ب 15 دولة عضو، في اجتماع "فريتاون" بجنوب إفريقيا سنة 1984 أعطيت لها العضوية الكاملة مما اضطر المغرب إلى الانسحاب من المنظمة. في ماي 1987 أدت وساطة العاهل السعودي الملك فهد إلى زيادة التقارب بين الجزائر والمغرب انتهى بتفاهم بينهما، تم الإعلان الرسمي على فتح الحدود واستئناف العلاقات الدبلوماسية بتاريخ 16 ماي¹ 1988. لم يستمر هذا الوضع وقتا طويلا لتحديث في 24 أوت 1994 اعتداء إرهابي على فندق في "مراكش" اتهمت من خلاله المغرب الجزائر بهذا الاعتداء وقامت في 26 أوت من نفس العام بفرض تأشيرات على كل الأجانب من أصل جزائري، في المقابل طبقت مبدأ المعاملة بالمثل فارضة نظام التأشيرات على الرعايا المغربيين وغلقت الحدود مع المغرب في 27 أوت

¹ عتيقة نصيب، مرجع سابق الذكر، ص 80.

1994 ليستمر هذا الوضع السيئ للعلاقات الجزائرية المغربية في الفترات التي تلي هذا

التاريخ.¹

تشكل منطقة المغرب العربي عبر تاريخها السياسي الطويل وحدة سياسية تتسع رقعتها الجغرافية أو تضيق حسب قوة السلطة السياسية أو ضعفها، وشكلت المنطقة مصدر الحياة الروحية والثقافية لسكان الصحراء التي يسكنها البدو الرحل من القبائل. وقد ظهرت المقاومة الوطنية في الصحراء لقوات الاحتلال الفرنسي والاسباني بعد عام واحد من حصول المغرب على استقلاله عام 1956 تحت قيادة جيش التحرير المغربي الذي استمد عناصر قوته من قبائل الصحراء. ونمت الحركة الوطنية الصحراوية في أحضان الحركة الوطنية المغربية وقدمت فرنسا لاسبانيا من خلال قواعدها في موريتانيا والجزائر مساعدات وإمدادات عسكرية بهدف إيقاف زحف جيش التحرير المغربي نحو تحرير الصحراء والذي انزل بالقوات الاسبانية خسائر كبيرة.² وقد تشابكت قضية الصحراء الغربية مع مشكلة الحدود المغربية الجزائرية في منطقة (تندوف) وأصبحت عائدة هذه المنطقة إلى الجزائر وعائدية الصحراء الغربية إلى المغرب تشكل الأساس التاريخي للامزة بين البلدين فبالرغم من الخطابات والتصريحات التي كان يدلي بها مسئولو البلدين حول أن العلاقة ستتحسن وسيكون هناك

¹ نفس المرجع، ص 35، ص 37 .

² قلاويز إبراهيم، "اتحاد المغرب العربي بعد ربع قرن من التأسيس المسار الحصيلية والآفاق"، 2016/02/27، <http://www.alwatanalarabi.com/print.php?news.142>، 2016/05/12، ص 11.

لقاءات ومشاورات لتحسين الوضع القائم من فتح الحدود البرية و تسوية قضية الصحراء الغربية إلا أن كلها لم تجسد على أرض الواقع.

يتضح مما تقدم بأن المتغيرات الدولية والإقليمية زادت من تفاقم حدة التنافس والانقسام بين أقطار المغرب العربي وهي الأطراف المباشرة في النزاع حول الصحراء وعدم اتفاقها على ثوابت مشتركة تبعد الإقليم عن الاستقطاب الدولي.¹

ويمكن تحديد ما تثيره مشكلة الصحراء من مخاطر على الأمن القومي للمغرب العربي بعدة محاور أولها محور التمسك الوطني الداخلي والذي يرتبط بموقع المملكة المغربية المحلي والإقليمي والدولي وطبيعة العلاقة السائدة بين الدول خصوصاً دول الجوار، وإن المطالبة باستقلال الصحراء عن المغرب سيعمل على خرق الأمن القومي المغربي في إحدى بواباته والدفع باتجاه التجزئة وتفتيت التراب الوطني وما لهذا التوجه من آثار سلبية على الأمة العربية.² بعد خروج اسبانيا من الصحراء الغربية سنة 1975 سعت المغرب جاهدة إلى استعادة ما تملكه من أراضي فيها أهمها واد الذهب والساقية الحمراء، تكمن أهميتهما في موقعهما الجيوستراتيجي في كونهما تخران بالمواد الأولية، تعتبر مشكلة الصحراء الغربية (وادي الذهب) من القضايا المهمة والحيوية التي شغلت عددا من الدول الإقليمية في منطقة المغرب العربي واحتلت مكانتها في الحياة السياسية لدول المغرب على المستوى الرسمي والشعبي بكل معطياتها المحلية والإقليمية والدولية، وتظهر أهمية المشكلة

¹ صبيحة بخوش، مرجع سابق الذكر، ص40.

² نفس المرجع، ص12.

من خلال كونها بؤرة للصراع الإقليمي وعدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي ومحاولات القوى الدولية الرامية إلى تجزئة وتفتيت وحدة التراب لأقطار المغرب العربي عامة والمملكة المغربية بشكل خاص عن طريق السيطرة الاستعمارية الفرنسية أو الاسبانية المباشرة حيناً أو عن طريق المعاهدات والمواثيق التي فرضتها الدول الاستعمارية على المنطقة حيناً آخر، لقد استخدم شعب الصحراء ومعه المغرب أساليب شتى في مقاومة الاحتلال الاسباني ابتداءً من الأسلوب الدبلوماسي وصولاً إلى الأسلوب العسكري الذي تبنته في النهاية حركة البوليساريو التي عارضت كلاً من الاستعمار الاسباني وادعاءات المغرب بحقها في الصحراء، وأكدت على تحقيق الاستقلال للصحراء الغربية، وبعد أن كانت كل الأطراف تحارب اسبانيا من أجل تحرير الصحراء، تحولوا إلى خصوم وأعداء إذ أصبحت المغرب في حالة صراع مع الجزائر وموريتانيا وحركة البوليساريو. لقد ظلت مشكلة الصحراء الغربية إحدى المشكلات السياسية في عالم اليوم التي تنتظر الحل والتي تتفرد بميزة تعدد الأطراف.¹

¹قيراط محمد، "الاتحاد المغاربي.. إلى أين"، 2013/02/22،

<http://www.albayan.ae/opinions/articles/2013-02-22-1.1828254>، 2016/05/10، ص 23

استنتاج:

تم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة أهمية العوامل التاريخية فكان عنوان المبحث الأول مشكل الحدود البرية الذي زادت حدته ليسبب حربا بين الجزائر والمغرب، أطلق عليها اسم "حرب الرمال" إضافة إلى هذا فقد كان المبحث الثاني يضم قضية الصحراء الغربية التي اكتسبت أهمية بالغة لكلا الطرفين فقد كانت أحد المحددات المهمة الفاعلة في سير العلاقات الجزائرية المغربية نحو الأسوأ. إن الإبقاء على الصحراء كجزء من التراب المغربي وهو واقع حال الصحراء قبل استقلال المغرب يمثل تعزيزاً للأمن القومي ووحدة الأمة العربية بوجه التجزئة والتواجد الاستعماري التي تعمل القوة الدولية في المنطقة وخاصة إسبانيا على تكريسها. إن قضايا العرب القومية هي قضايا مترابطة مع بعضها سواء كانت في مغرب الوطن العربي أو في مشرقه، وإن التوجه نحو الاندماج والتكامل الاقتصادي والتوحد الجغرافي والحضاري يحفظ الاستقرار ويعززه في المنطقة وبالتالي إبقاء حالة الأمن القومي العربي في موقعها الصحيح وبالشكل الذي يضمن تحقيق المصالح العربية العليا.